مقاربة استعاديّة لأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١

الدكتور شارل شرتونيّ*

يلاحظ متتبّع الأحداث التي تلت العمليّات الإرهابيّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة أنّها لم تكن بالأحداث الطارئة والعابرة، لكنّها أسّست لواقع سياسيّ جديد يطال طبيعة المجتمع الدوليّ الراهن، ومستقبل الدول الديموقراطيّة، ومفاعيل هذه الأحداث على الإسلام والمجتمعات الإسلاميّة وطبيعة انخراطها في الحياة الدوليّة ونوعيّة علاقتها القادمة بمجتمعات الغرب الديموقراطيّ؛ يضاف إلى ذلك سلسلة النتائج الجيوبوليتكيّة والاستراتيجيّة التي سوف تترتّب عن المواجهة الشاملة مع إرهاب الأصوليّين الإسلاميّين. إنّ العمليّات التي جرت في ١١ أيلول كانت بمثابة إعلان حرب شاملة تحمل في طيّاتها مشروع حروب إرهابيّة متنوّعة الأدوات ومعطوفة على ذهنيّة عدميّة لن تتورّع عن الدفع بكوارث بشريّة. إنّ الطائرات الانتحاريّة مضافة إلى ما أظهرت التحقيقات من سعي حثيث لامتلاك واستعمال وسائل حربيّة كيميائيّة وجرثوميّة ونوويّة تُظهر خطورة هذا النهج وبالتالي ضرورة مواجهته على عدّة مستويات.

إنّ ردّة الفعل الإجماعيّة في المجتمع الدوليّ وإدانة هذا النهج قد شملتا عدّة دول واتّجاهات سياسيّة ذات رؤى ومصالح استراتيجيّة مختلفة إن لم نقل متعارضة، مثل كوبا والصين الشعبيّة وروسيا وخاصّة المنظومة الديموقراطيّة الغربيّة في جناحيها الأوروبيّ والأميركيّ بالإضافة إلى شبه

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعيّة، ٢، الجامعة اللبنانيّة.

القارّة الهنديّة وشبه القارّة الأميركيّة اللاتينيّة، ومجموعة الدول الآسيويّة والدول الإسلاميّة المعتدلة والحريصة على عدم كسر قواعد الحياة الدوليّة المشتركة.

إنّ هذا الموقف الإجماعيّ قد أكّد إصرار المجتمع الدوليّ وحرصه على عدم كسر القواعد التي تؤسّسُ للحياة الدوليّة القائمة على التشاور الدائم والمعالجة المشتركة والتوسّط في حلّ النزاعات الدوليّة وفي رعاية مبادرات السلام في مناطق شتّى من العالم، وذلك على القاعدة التي تقول إنّ للسلام والتسوية العاقلة في النزاعات أسبقيّةً على كلّ الاعتبارات التي تحرّك الأطراف المتنازعة. فسياسة العنف المطلق والتبرير الإيديولوجيّ الذي يتوسّله تنظيم القاعدة من أجل التأسيس لانقسامات دينيّة صداميّة تجتاز كلّ الدوائر السياسيّة، قد دفعا بالمجتمع الدوليّ إلى اتّخاذ موقف إدانة حاسم متجاوزًا بذلك الكثير من حالات التلكّؤ النفسيّ والسياسيّ التي ترافق القرارات الدوليّة. ومنطق الإرهاب العدميّ الأعمى قد استحثّ ردود فعل صلبة من أجل ضبط التفاعلات المتفلّتة والحدّ من التداعيات غير المتوقّعة التي يؤدّي إليها التعاطي الرخو مع هذا النوع من التحدّيات. هذا هو مدلول ردّة الفعل الدوليّة على منطق أسامة بن لادن الذي يدعوته إلى «أمّة المليار»، يحاول أن يؤسّس لقطيعة وجدانيّة أوّلًا وسياسيّة بالتالي بين المجتمعات والدول الإسلاميّة وسائر المجتمع الدوليّ. لقد أخطأ بن لادن عندما اعتقد أنّ مفاعيل عمله سوف تقتصر على مجابهة الولايات المتّحدة والديموقراطيّات الغربيّة وأنّه سوف ينجح في تحييد بقيّة المجموعة الدوليّة انطلاقًا من واقع الاختلافات السياسيّة والإيديولوجيّة في العالم.

يضاف إلى ذلك أنّ ردّة الفعل الإجماعيّة هذه سوف تساعد على تأكيد أهمّيّة الممارسات التشاوريّة والعمل المشترك لا في مجال احتواء النزاعات الناشئة أو الطارئة فقط، بل في مجال معالجة المشاكل الدوليّة على تنوّع موضوعاتها: الأمنيّة، والأثنيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والسياسيّة وفي مجال حقوق الإنسان... هذا مدلول آخر إلى أنّ العولمة بدأت تكتسب أبعادًا تدبيريّة وحكوميّة ينبغي تطويرها ودفعها في

كلّ الاتّجاهات. إنّ دفع العمل العالميّ المشترك سوف يؤسّس لمداخلات عديدة باسم المجموعة الدوليّة، وذلك انطلاقًا من اعتبارات التضامن الإنسانيّ في مجالات احتواء الكوارث الطبيعيّة أو مفاعيل الحروب الأهليّة المدمّرة؛ وحقوق الإنسان من جهة صيانة الحقوق الثقافيّة لدى المجموعات، وحصانة وحرّيّة وحقوق الأفراد وحقّ الشعوب السياسيّ في تقرير مصيرها وتكريس الحقوق المتساوية بين الأعراق والأديان والأتنيات والجنسين؛ وحماية الطبيعة في مجال إيجاد وإنفاذ الاتّفاقات البيئيّة التي تهدف إلى حماية الطقس والثروة البيئيّة وتنوّع الفصائل الحيوانيّة؛ وحماية الأمن الدوليّ عبر اتّفاقيّات نزع التسلّح، والتوسّط النزاعيّ، ورعاية اتّفاقيّات الهدنة والسلام بين المتنازعين؛ وتطوير العمل الثقافيّ الدوليّ باتّجاه تعزيز الاعتراف المتبادل بين الحضارات والأديان والأتنيات، وتوسيع مجالات التعارف والتثاقف والعمل المشترك في مختلف مجالات الفنون والآداب والأبحاث العمليّة والحوار الدينيّ المسكونيّ؛ والتعاطي مع تطوّر العولمة الاقتصاديّة في مجال توسيع المشاركة في الحياة الاقتصاديّة المعاصرة، عبر مساعدة الدول النامية على ولوج الاقتصاد المعرفيّ، ودفع المبادلات التجارية على قواعد أكثر تداخليّة، وضبط قواعد الحياة الاقتصاديّة الدوليّة باعتبارات مناقبيّة وأدائيّة تحدّ من الانشطارات بين دول الشمال والجنوب، وتقول بالشفافيّة الماليّة كأساس رادع لكلّ ممارسات الاقتصاد المنحرف؛ وإعادة تفعيل آليات الرعاية الاجتماعيّة على مستوى الدول، وعلى المستوى الدونيّ.

يتساءل القارئ ما الذي يدفع الباحث إلى توسيع دائرة مقاربته في مجال التعليق على نتائج أحداث ١١ أيلول. أمّا الجواب فهو أنّ مدلولات هذه الأحداث هي متعدّدة الوجوه وبالتالي فهي تتطلّب مقاربة شموليّة تطال مختلف مكوّناتها. إنّ اقتحام مجموعة إرهابيّة أصوليّة ضوابطَ الحياة الدوليّة هو مؤشّر متعدّد الاتّجاهات يشير إلى تراجع الدولة السيّدة على أرضها، وإلى تنامي قدرة الجماعات والأشخاص، في مجال إعادة ترسيم قواعد الحياة الدوليّة انطلاقًا من أولويّات ومفكّرات سياسيّة خاصّة بهم؛

كما أنّها تشير إلى أهمّيّة إيجاد حوار بين الحضارات والأديان يمنع إمكانيّة نشوء نزاعات سياسيّة منعقدة حول خلافات بين أنظمة قِيَميّة متباينة وبالتالي يؤدّي إلى تركّز منعزلات سياسيّة وذهنيّة مستنفرة؛ يضاف إلى ذلك ضرورة إعادة العولمة الاقتصاديّة إلى الدائرة السياسيّة التي تشرف على وضع معايير تمنع من تحوّل العولمة إلى «بلقنة العالم» بحيث تبلغ الانقسامات الاقتصاديّة والاجتماعيّة داخل الدول وفي ما بينها حدًّا من النزاعيّة التي تهدّد الاستقرار الداخليّ والدوليّ. هذا يعني أنّ للتدبير السياسيّ دورًا أساسيًّا في إيجاد الحلول على تنوّعها وتنظيم العلاقات السياسيّة على قواعد ديموقراطيّة وتشاوريّة.

أميركا بين الفعل وردّة الفعل

لقد حرصت الإدارة الأميركيّة منذ البداية على الدفع بسياسة ائتلافيّة داخل الديموقراطيّة الغربيّة أوّلًا ومع سائر الدوائر الجيواستراتيجيّة تاليًا، وذلك من أجل بناء ردّة فعل منظّمة وهادفة، تؤدّي إلى مواجهة حادّة مع الإرهاب الأصوليّ وإلى صياغة معالم جديدة لنظام أمنيّ دوليّ متداخل. إنّ الاستجابة الدوليّة لهذه السياسة هو مؤشّر مزدوج، يشير من ناحية إلى صوابيّتها وفاعليّتها ومن ناحية أخرى إلى تطابقها مع استعدادات ومصالح وقِيَم متقاربة تبدّي الأمن والسلام على أيّة اعتبارات أخرى.

إنّ حيازة العمل العسكريّ الأميركيّ على تغطية دوليّة من خلال استصدار قرارات الأمم المتّحدة، وتغطية الدوائر السياسيّة الدوليّة على تنوّعها، وانخراط الأمم المتّحدة، في إدارة التسوية الشاملة لأوضاع أفغانستان بعد الفراغ من الضربة العسكريّة، هو إنجاز سياسيّ بالغ الأهمّيّة. كما أنّ المقاربة العسكريّة الانتقائيّة والجراحيّة والموضعيّة – هي أيضًا من علامات المواجهات العسكريّة في الزمن المعولم – وهي من التدابير الذكيّة التي توائم بين الفعّاليّة العسكريّة والحرص على التقليل من الخسائر البشريّة في أوساط المدنيّين والحدّ من حجم الخراب الناشئ عن العمل العسكريّ. ينبغي أيضًا أن أشير إلى أهمّيّة تنسيق العمل

الاستخباراتيّ بين دول الغرب الديموقراطيّ وسائر الدوائر السياسيّة في العالم، بحيث يتمّ تطويق العمل الإرهابيّ واستدراكه وذلك انطلاقًا من سياسة وقائيّة تسمح بكشف وتفكيك قواعده العملانيّة، وتعطيل مصادر إمداداته الماليّة، وإظهار مخطّطاته، وذلك عبر سياسة إعلاميّة تسمح للمواطنين معرفة حقيقة الأمور، وبالتالي اتّخاذ مواقف سياسيّة وأخلاقيّة وأمنيّة رادعة باتّجاه مؤسّساته وأشخاصه وأعماله. لقد نجحت الولايات المتّحدة والديموقراطيّات الغربيّة في تفكيك سياسات تنظيم «القاعدة» في جميع بلدانها، وفي كشف المؤسّسات الماليّة والاقتصاديّة التي تموّل أعماله، وفي تركيز سياسة أمن وقائيّ ومتحرّك.

إنّ مبادرة إدارة الرئيس بوش إلى احتواء محاولة أسامة بن لادن إيجاد تماهٍ بين تنظيم القاعدة والإسلام كديانة، كان من الخطوات الجيّدة، على الرغم من التأييد الذي حصل عليه بن لادن من الشارع الإسلاميّ في غير بلدٍ مسلم وفي الأوساط الإسلاميّة في العديد من الدول غير الإسلاميّة. وردود الفعل في الولايات المتّحدة الأميركيّة والديموقراطيّات الغربيّة لم تصل إلى حدّ ردّات الفعل البقائيّة العمياء، بل بقيت ضمن حدود ردّات الفعل الحازمة وغير المتهاونة ولكن المتبصّرة والحاسبة لكلّ المعطيات الأمنيّة والسياسيّة والمناقبيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي ينبغي أن تصوّب العمل العامّ في المجتمعات الديموقراطيّة، وهذا ما سوف نشهده في السنوات القادمة على مستوى تبلور خيارات أمنيّة وسياسيّة جديدة داخل الديموقراطيّات الغربيّة. وهنا أخطأ أيضًا أسامة بن لادن في اعتقاده أنّ الديموقراطيّات قد فقدت عصبها الدفاعيّ. لقد برهنت الديموقراطيّات أنّها مستعدّة للدفاع عن ذاتها بكلّ حزم وحسن تدبير ومن دون المساس بمقوّماتها الفلسفيّة القائمة على صيانة الحرّيّات العامّة والخاصّة. إنّ التميز الذي حرصت على إقامته الديموقراطيّات الغربيّة بين الإسلام وإرهاب الأصوليّين الإسلاميّين قد ساهم في ضبط ردود الفعل الدفاعيّة في مجتمعاتها وفي حثّ مختلف الأوساط الإسلاميّة في مجتمعاتها إلى إعادة النظر في تأثيرات الأصوليّة الإسلاميّة على مستقبلها.

والإيديولوجيا التي تقوم عليها حركات الإسلاميّين تستهدف أمن وحرّية وقيّم الديموقراطيّات الغربيّة وتحاول تعطيل دفاعاتها انطلاقًا من ابتزاز الحرّيّات الديموقراطيّة والتستّر بها من أجل ضربها من الداخل. إنّ المقولات السائدة في هذه الأوساط من مثل الاستيلاء على دول الكفّار وأملاكهم ونسائهم، والعمل على إشاعة «ثقافة الذنب» التي تلخّصها مقولة «إنّ استعماركم إيّانا ودعمكم القوى الرجعيّة في الدول الإسلاميّة يجيز لنا إيذاءكم وما عليكم إلّا أن تعوا خطاياكم وتكفّروا عنها بعدم اللجوء إلى أيّ ردّة فعل»، تهدف إلى خلق حوافز عدوانيّة وتسلّطيّة بالإضافة إلى تفكيك الدفاعات النفسيّة في المجتمعات الغربيّة. كما أنّ سياسة الاستباحة والتستّر بالحرّيّات الديموقراطيّة، والاستفادة من حصانات دول القانون وشبكة الحقوق والخدمات التي تؤمّنها للمهاجرين، قد أصبحت من الاستراتيجيّات المفضوحة، التي ينبغي تعطيلها عن طريق التطبيق الجدّيّ لقواعد إلغاء ما يتعارض منها مع قواعد المواطنيّة الديموقراطيّة، والمحاسبة الصارمة التي يفترضها العيش في دولة القانون. وقد بدا جليًّا أنّ التظاهر والتلاعب على الديموقراطيّة هو حرب على الديموقراطيّة، وبالتالي فالدفاعات الديموقراطيّة هي من أبرز سمات الممارسة السياسيّة التي عادت إلى مسرح الديموقراطيّات الغربيّة.

إنّ أخطر ما يقوم به الأصوليّون الإسلاميّون هو سعيهم لتحويل المهاجر الإسلاميّة إلى منعزلات ذهنيّة وسياسيّة وجغرافيّة، والحيلولة دون اندماجها بالمجتمعات المضيفة، وتوسّلها منطلقاً لأعمال إجراميّة وإرهابيّة تستهدف هذه المجتمعات. هذا النهج السياسيّ الخطر سوف يؤدّي إلى تأسيس قطيعة نفسيّة وثقافيّة ودينيّة وسياسيّة مع مجتمعات المهجر المضيفة، مع كلّ ما يترتّب على ذلك من انعكاسات على أمن الديموقراطيّات وعلى تطابق أدائها مع قناعاتها الفلسفيّة. إنّ جدليّة الأمن والحرّيّة قد عادت إلى صدارة المفكّرة السياسيّة في العالم الغربيّ. وعمليّة نبش قواعد الإرهاب الأصوليّ داخل المجتمعات الغربيّة قد أصبحت المهمّة الأمنيّة الأساسيّة لهذه المجتمعات، والسرعة التي تجري فيها

الأعمال في هذا المجال تنبع بإرادة سياسيّة حاسمة في معالجة جذريّة لهذا الملفّ.

لقد أثار تطوّر المواجهات بين الولايات المتّحدة وتنظيم القاعدة أسئلة عديدة حول تجاوز العمل الدفاعيّ لضوابط دولة القانون ولمعايير حقوق الإنسان التي تميّز الأداء السياسيّ والعسكريّ في الأنظمة الديموقراطيّة. هذه التساؤلات وما يرافقها من تخوّفات هي مبرَّرة من الزاوية المناقبيّة والسياسيّة لما فيها من تأكيد على أهمّيّة المراقبة والمحاسبة الديموقراطيّة الدؤوبة لأداء السلطات التنفيذيّة؛ كما أنّها تركّز على مركزيّة الاعتبارات الأخلاقيّة ومنطق حقوق الإنسان في تقييم العمل السياسيّ في الأنظمة الديموقراطيّة. إنّ التخوّف الصادق في بعض أوجهه والمبالغ في بعضه الآخر على مستقبل الحرّيّات ودولة القانون وحقوق الإنسان في الولايات المتّحدة والديموقراطيّات الغربيّة لا أساس له، لأنّ التدابير الأمنيّة هي هادفة ومستندة إلى آليّات قانونيّة وديموقراطيّة واضحة المعالم ولا علاقة لها بأيّة إيديولوجيّة تمييزيّة. فالمستهدف هي الأعمال الإرهابيّة التي تقوم بها جماعات الإسلاميّين المتطرّفين، لا الإسلام ولا حتّى أصحاب القناعات الأصوليّة الذين لا يلجأون إلى العنف أو إلى ضرب النظام الديموقراطيّ الذي يضمن حرّيّة اعتقادهم. هذه الملاحظات لا تنفي تنامي اتّجاهات سياسيّة وإيديولوجيّة تمييزيّة أو تعميميّة لا تعبأ بإقامة الفوارق. وتنامي هذه المناخات يُفَسَّر انطلاقًا من اعتبارات دفاعيّة دفع بها هذا النمط من الإرهاب العدميّ، وتراجعها مرتبط بإعادة الأمن ومعالجة الملفّات التفجيريّة ودخول الجماعات الإسلاميّة المهاجرة إلى الغرب في ديناميكيّة الديموقراطيّة الغربيّة الثقافيّة والسياسيّة، وتطبيع المجتمعات الإسلاميّة من خلال المعاطاة البنّاءة مع الحداثة، والعمل الإنمائيّ وبثّ الثقافة الديموقراطيّة.

أمّا الإشكاليّة الأخرى التي برزت في الأشهر الماضية فهي بروز فروقات في تحديد المفكّرة العمليّة في هذا المجال. ذلك بأنّ الإجماع الذي ساد بين الديموقراطيّات الغربيّة حول أهمّيّة المواجهة مع تنظيم

القاعدة وإيديولوجيّة الإسلاميّين الإرهابيّين، لم يتبعه إجماع حول طبيعة المرحلة القادمة من المواجهة مع الدول المعنيّة في هذا المجال ونوعيّة المشاكل التي ينبغي مقاربتها. فلقد نشأ خلاف حول طبيعة المواجهة القادمة مع نظام صدّام حسين، لا بين الولايات المتّحدة والأوروبيّين فقط، ولكن حتّى في داخل الإدارة الأميركيّة. وثمّة اتّجاهات تقول بضرورة اللجوء إلى العمل العسكريّ لإنهاء نظام حسين وثمّة مقاربات أخرى تدعو إلى تفعيل عمل دبلوماسيّ ضاغط يدفع بالنظام العراقيّ إلى الدخول الطوعيّ في برنامج مراقبة التسلّح كأساس لفكّ الحصار وعودة العراق إلى الحياة الدوليّة المطبّعة. ويبرز خلاف آخر حول ردّة فعل الإدارة الأميركيّة على السياسة التي اعتمدها المحافظون في النظام الإيرانيّ في أفغانستان عبر تفعيل صدامات قبليّة تعيق عمل الحكومة الأفغانيّة الجديدة، وتصعيد التطرّف الدينيّ، وذلك تخوّفًا من مفاعيل المواجهة الأميركيّة على مستقبل الأصوليّات الإسلاميّة. ولقد ركّز الأوروبيّون وأفرقاء عديدين داخل الإدارة الأميركيّة وخارجها على عدم جدوى هذه المقاربة، خاصّة بوجود تيّار إسلاميّ إيرانيّ مؤيّد للمواجهة في أفغانستان ويدعو إلى فتح الأبواب الواسعة للعلاقات المتنوّعة مع مجتمعات الغرب الديموقراطيّ. كما نشأ خلاف حول اتّجاه الإدارة الأميركيّة إلى اتّخاذ مبادرات من دون التشاور الكافي مع حلفائها في الديموقراطيّات الغربيّة انطلاقًا من سياسة الأحاديّة الانتهازيّة: نتعاون مع حلفائنا عندما تقتضي حاجاتنا وننكفئ عن ذلك في حال انتفاء مصلحتنا المباشرة. يضاف إلى ذلك تخوّف دوائر أوروبيّة وأميركيّة متعدّدة من محورة التعاطي مع مسألة الإرهاب حول قضايا أمنيّة وسياسيّة مباشرة، دونما إيلاء الأهمّيّة اللازمة للشروط البنيويّة لتنامي النزعات الإرهابيّة.

إنّ مراجعة هذه المشاكل تؤكّد لنا أهمّيّة الموضوعات التي استحثّها الإرهاب الأصوليّ الإسلاميّ، وأهمّيّة مقاربتها من زاوية تشاوريّة وتعدّديّة وشاملة، وذلك تلافيًا لنشوء خلافات غير لازمة والدفع بمقاربات مجزّأة أو خاطئة. غير أنّه على المراقب أن يتنبّه لأمر أساسيّ مُفاده أنّ الإدارة

الأميركيّة هي في صدد الدفاع عن أمنها الوطنيّ وهيبتها وحرمة مؤسّساتها الديموقراطيّة التي استُهدِفت انطلاقًا من استغلال الإسلاميّين لحرّيّاتها ولحصانات دولة القانون. أضف إلى ذلك أنّ الإرهابيّين قد استفادوا من حرّيّات وحصانات الديموقراطيّات الأوروبيّة لتركيز شبكاتهم وتنسيق أعمالهم، وذلك من ضمن خطّة عمل شاملة تستهدف أمن الديموقراطيّات الغربيّة وقيَمها وأنظمتها دونما تمييز. فالتقدير الصائب للأخطار الناشئة عن الإرهاب الأصوليّ الإسلاميّ يتطلّب مقاربة منزّهة متكاملة وآليّات تشاوريّة تسمح ببناء سياسة مجابهة متماسكة.

إنّ إيلاء المتغيّر الأمنيّ والدفاعيّ المباشر أهمّيّةً أساسيّة في سياسة مواجهة الإرهاب، هو أمر ضروريّ في العمل الاحترازيّ، ولكن عليه أن لا يحجب أهمّيّة التقييم المستمرّ للإشكاليّات والفاعلين الذين يحرّكون الأعمال الإرهابيّة وأنماط التعاطي معهم في ضوء خطط مرحليّة وتحالفات ظرفيّة، ودونما الوقوع في خطأ التعميم والتوسّع في دائرة المجابهات على نحوٍ غير لازم.

أمّا المحاور الصينيّة والروسيّة فهي، مع حرصها على صيانة موازين القوى التي تنظّم جزءًا أساسيًّا من علاقاتها بالولايات المتّحدة، لم تتخلّ عن مساندتها لخطّة المواجهة الأميركيّة على وجه الإجمال ولم ترَ فيها حتّى اليوم أيّ مساس بمصالحها الأمنيّة الأساسيّة؛ لقد وافقت روسيا على سبيل المثال على التعاون بين الولايات المتّحدة وجمهوريّتَي كازاخستان وجورجيا في مجال المواجهة العسكريّة مع تنظيم القاعدة، وتعمل على الضغط على العراق للدخول في برنامج مراقبة التسلّح.

الائتلاف الموسّع والملفّات النزاعيّة والشركاء المحتملون

إنّ مبادرة الإدارة الأميركيّة باتّجاه تشكيل ائتلاف دوليّ واسع لمواجهة الإرهاب، تشكّل امتدادًا للنهج الذي ابتدأ مع حرب الخليج، مع فارق أساسيّ هو استقطاب التأييد الروسيّ والصينيّ والحصول على تأييد

متحفّظ ومشروط ومتلكّئ من الدول الإسلاميّة المعتدلة. فلقد وافق كلّ من الروس والصينيّين على الانضمام إلى هذا الائتلاف انطلاقًا من مفكّرتين: الأولى جامعة وهي القاضية بالتأكيد على أصول الحياة الدوليّة، والثانية خاصّة بكلّ منهما، إذ هما في حالة مواجهة مع حركات انفصاليّة في بلديهما. فالمواجهة الروسيّة مع الشيشان ومشاركة بن لادن في هذه الحرب قد دفعتا بالرئيس بوتين إلى إدراج مشكلته ضمن خانة المواجهة الحاليّة مع الإرهاب الأصوليّ. إلّا أنّ الولايات المتّحدة قد أعادت تأكيد ضرورة معالجة مشكلة الشيشان كمشكلة سياسيّة داخليّة تتطلّب تسوية مع المعتدلين كأفضل سبيل لقطع الطريق على التطرّف الداخليّ وعلى الإسلاميّين الخارجيّين من أمثال بن لادن. أمّا دخول الصين على خطّ الائتلاف انطلاقًا من مشكلتها مع الإنفصاليّين المسلمين ومن مشكلة التيبت ومع الحركات الدينيّة المعارضة في الداخل أمثال «فالون جونغ»، فلم تثنِ أيضًا الولايات المتّحدة عن التذكير بأنّ تسوية مشكلة الأقلّيّات هي مشكلة سياسيّة داخليّة تتطلّب معالجة وتسويات مناسبة، وهي أفضل السبل لاحتواء هذه النزاعات وتعطيل مفاعيلها التفجيريّة.

لا بدّ، في هذا السياق، من التوقّف على بعض التحليلات التي تحاول إدخال مصالح الولايات المتّحدة الاستراتيجيّة في بحر قزوين كمبرّر أساسيّ لحربها في أفغانستان. يحاول هذا النوع من التحليل الاستطراديّ إزاحة مركزيّة المواجهة مع «القاعدة» الإرهابيّة التي جعلت من أفغانستان منطلقًا لأعمالها دوليًّا. أمّا قضيّة إمدادات النفط والغاز، فهي من جملة القضايا التي تشغل الولايات المتّحدة في أزمنة السلم وتدخل في صلب العلاقات الاقتصاديّة والاستراتيجيّة لجمهوريّات آسيا الوسطى، التي تسعى أن تموضع نفسها ضمن المعادلات الإقليميّة والدوليّة الجديدة. والولايات المتّحدة، على أهمّيّة دورها في هذا الملفّ، هي فاعل بين آخرين. هذا عدا أنّ أحداث ١١ أيلول قد أدخلت روسيا والولايات المتّحدة وجمهوريّات آسيا الوسطى في معادلات جديدة سوف تؤثّر بشكل أساسي في قضيّة استثمار الطاقة في بحر قزوين وتوزيعها.

أمّا المسألة الفلسطينيّة - الإسرائيليّة، فقد أعاد الأميركيّون تأكيدهم على ضرورة وقف دوّامات العنف المغلقة من الجانبين، والعودة إلى طريق المفاوضات من ضمن معادلة الدولة الفلسطينيّة مقابل الأمن الإسرائيليّ، كأفضل سبيل لقطع الطريق على الراديكاليّين الإسرائيليّين الذين يحاولون إسقاط البعد الوطنيّ للانتفاضة الفلسطينيّة ووضعها في خانة الإرهاب، وعلى الراديكاليّين العرب الذين يسقطون مسألة الاعتراف بدولة إسرائيل كباب أساسيّ لحلّ المسألة الفلسطينيّة ويستهدفون الأمن الوطنيّ الإسرائيليّ. إنّ تأكيد الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطانيّ طوني بلير على مركزيّة إنشاء الدولة الفلسطينيّة في مشروع التسوية الفلسطينيّة - الإسرائيليّة، يشكّل مدخلًا أساسيًّا لدخول مرحلة جديدة قائمة على وقف العنف والعودة غير المشروطة إلى المفاوضات على قاعدة تجديد الاعتراف المتبادل والالتزام بالتطبيق العمليّ للاتّفاقيّات من الجانبين. لقد أخطأت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في عدم استفادتها من الوساطة الأميركيّة إبّان إدارة الرئيس كلينتون التي دفعت الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة إلى مقدّمة الاهتمامات الدوليّة. وعليها ألّا تفوّت هذه المرّة أيضًا فرصة إيجاد حلّ عمليّ، يأخذ بعين الاعتبار تثبيت الكيان الفلسطينيّ. كما على الحكومة الإسرائيليّة أن تتّخذ موقفًا حاسمًا من مسألة تفكيك المستوطنات كبرهان قاطع لالتزامها بنشأة الدولة الفلسطينيّة.

إنّ سياسة مواجهة الإرهاب كما وضعتها الإدارة الأميركيّة تضع مسألة إيجاد حلّ للنزاع العربيّ الإسرائيليّ في مقدّمة وسائلها لاحتواء الراديكاليّة الإسلاميّة، فينبغي على التيّارات المعتدلة الاستفادة من هذه الرؤية الجديدة وعدم الوقوع في شرك الأصوليّة الإرهابيّة التي تتوخّى التأزيم والتصعيد لأهداف تخدم استراتيجيّاتها الانقلابيّة، وهذا ما سمعناه من ياسر عرفات وقياديّين من السلطة الوطنيّة الذين رفضوا وضع اليد على قضيّتهم من قبل بن لادن وسواه من الأصوليّين ذوي المفكّرات السياسيّة الدوليّة. ومع ذلك، فتراجُع الجانبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ عن خطّ المفاوضات وعودتهم إلى حلقة التقاتل المفرغة وتجاهلهم مشروعَ ميتشل،

وموقف المراقبة عن بعد الذي اعتمدته إدارة الرئيس بوش قد قضت في أقلّ من سنة على كلّ مكتسبات أوسلو والديناميكيّة السلميّة التي خلقتها على مستوى النفوس وعلى مستوى المبادرات السياسيّة.

ومن ثمّ، فدوّامات العنف المتلاحقة وتصاعد الإيديولوجيّات الدينيّة والسياسيّة الرافضة للتسوية السلميّة عند الطرفين، لا تشكّل خطرًا على تسوية عقلانيّة للنزاع العربيّ - الإسرائيليّ فقط، بل على إمكانيّة ضبط ديناميكيّة «الصدامات الحضاريّة» التي تشيعها الإيديولوجيّة الجهاديّة في الأوساط الإسلاميّة والاتّجاهات المتطرّفة عند الإسرائيليّين في أوساط المتطرّفين في الشتات اليهوديّ الذين يعتقدون أنّ التفوّق العسكريّ كفيل بإعطاء الأمن.

أمّا المسألة العراقيّة فهي أسيرة لمعادلات مغلقة. فصدّام حسين مصرّ على إبقاء العراق خارج المجموعة الدوليّة، وذلك بعدم كشفه عن واقع التسلّح البيولوجيّ والكيمائيّ والنوويّ وهذا ما كلّفه هذا الحصار المرهق الذي أتى كتكملة للنزاع العراقيّ - الإيرانيّ ولحرب الخليج، أي لعشر سنوات من الحروب المدمّرة؛ ولم يستطع من ناحية أخرى إيجاد تسويات ديموقراطيّة وعادلة لمشكلاته مع الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال، وبالتالي دفع بعمليّة تفكّك العراق إلى أبعد حدّ. فهل سيبقى صدّام أسير مواقفه وقد دامت أكثر من عقد، أم يبادر إلى كسر الطوق المفروض عليه عبر المشاركة الطوعيّة في برنامج مراقبة التسلّح وإيجاد تسوية تاريخيّة طال انتظارها مع الشيعة والأكراد؟

هل سيستفيد صدّام حسين من هذه الأوضاع الجديدة للقيام بمراجعة تاريخيّة، تكسر الطوق وتعيد العراق إلى الحياة الدوليّة الطبيعيّة، أم أنّنا هنا أمام تمنٍّ في غير محلّه؟ جوابي عن هذا السؤال، أنّ التغيير عند صدّام حسين أمر عسير دونه صعوبات ليس أقلّها الذهنيّة والموقف الآسر. أمّا الولايات المتّحدة الأميركيّة فيتجاذبها تيّاران، أحدهما يقول بضرورة إلحاق عمليّة أفغانستان بعمليّة في العراق لطرد صدّام حسين من الحكم.

كلّنا يعرف أنّ لهذا الحلّ مخاطر عديدة، أهمّها المساهمة في تصعيد التطرّف الإسلاميّ الذي يرى في الحرب على الطالبان وبن لادن حربًا على الإسلام، فكيف إذا ما استتبعت بحرب على العراق؟ وتيّار آخر يقول بمتابعة الحصار ودعم التيّارات المعارضة من أجل تغيير يأتي من الداخل. أمّا في اعتقادي، فمن الضروريّ الدفع بديبلوماسيّة غير عاديّة تقنع صدّام حسين بضرورة الدخول الطوعيّ في برنامج المراقبة والتسوية السياسيّة السلميّة مع الداخل والخارج. هذا إذا ما أردنا مخرجًا يقينا العنف والراديكاليّة السياسيّة كأجوبة دائمة على المطبّات العراقيّة القاتلة.

وفي ما يتعلّق بالتعاون مع باكستان، فقد بني على أساس استراتيجيّة الطوق للقضاء على نظام الطالبان. وتجاوبت باكستان مع الولايات المتّحدة منذ إعلان المواجهة مع الحركات الأصوليّة، ولكن على نحوٍ حذر لما في هذا الموقف من انعكاسات على السلام الأهليّ في داخلها وتخوّف الرئيس مشرّف النسبيّ من مواجهة مع الأصوليّين الباكستانيّين، بالإضافة إلى تعاطف جزء من المخابرات الباكستانيّة والجيش مع نظام الطالبان الذي أوجدوه كأفضل سبيل لتثبيت سياسة النفوذ الباكستانيّة في أفغانستان. لقد برهن مشرّف عن حكمة سياسيّة وتصميم أكيدين، فنجح في إزاحة معارضيه في الجيش والمخابرات، وفي توسيع دائرة التعاون العسكريّ مع الولايات المتّحدة تدريجًا دونما إثارة للحساسيّات على نحوٍ صاخب. وأهمّ ما في موقفه هو تصميمه على مواجهة الحركات الأصوليّة على غير مستوى، بما فيه إعادة النظر في المدارس الدينيّة التي اعتبرها في أساس تفسير خاطئ للإسلام يدفع إلى العنف والتطرّف، وإلى نشوء حركات سياسيّة راديكاليّة وإرهابيّة تؤثّر في الاستقرار الداخليّ والإقليميّ والدوليّ. وقراره في مجال مواجهة الأصوليّة والتأكيد على الطابع الإسلاميّ المعتدل لدولة باكستان وعلى انخراطها في حياة المجموعة الدوليّة، قد أدّى إلى تشجيع النزعات المعتدلة في البلدان الإسلاميّة ودفعها إلى اتّخاذ مبادرات مماثلة. لقد حاول المتطرّفون داخل الجيش والمخابرات في أوساط الأصوليّين إفشال مبادرات الرئيس مشرّف عبر دفع

التطرّف الإيديولوجيّ، ولكنّهم لم يَلقوا التجاوب اللازم، أو عبر إعادة تحريك أزمة كاشمير لا سيّما من خلال مهاجمة البرلمان الهنديّ في الإقليم وإعادة تحريك العداوة بين الهند وباكستان. لكنّ موقف مشرّف الثابت وإدانته المتطرّفين ومواجهتهم، حالت دون الانزلاق المطلوب، وقد تُفسح في المجال لمرحلة جديدة من المفاوضات بين الهند وباكستان لمعالجة أزمة كاشمير المديدة.

إنّ نجاح المبادرة السياسيّة والعسكريّة الأميركيّة في إزالة نظام الطالبان وفي تفكيك المرتكَز اللوجستيّ والعسكريّ والسياسيّ لتنظيم القاعدة قد أصبح واقعًا يؤسّس لمرحلة جديدة داخل أفغانستان وفي المنطقة. هذا يعني بداية سياق سياسيّ جديد يهدف إلى إعادة بناء دولة فعليّة في أفغانستان ومنع تحوّلها مجدّداً إلى أرض سائبة تتوسّلها السياسات الإرهابيّة الباحثة عن أرضٍ تريدها حصنًا ومنطلقًا لأعمالها. وهذا يعني أنّه على جيران أفغانستان التخلّي عن سياسات النفوذ القائمة على اختراق الانقسامات الأفغانيّة وتوظيفها في خدمة أهدافها المتحرّكة والمتضاربة، وأنّه يترجّب على الهند وباكستان وإيران وكازاخستان المساعدة على تثبيت السياق القاضي بإعادة بناء الدولة الأفغانيّة ومقاربة مشاكلهم من زاوية إيجاد تسويات ديموقراطيّة جدّيّة.

لقد ساعدت المبادرة الأميركيّة في تحقيق أهداف أفغانيّة داخليّة أساسيّة: أ) عودة أفغانستان إلى المجموعة الدوليّة، ب) تحريك مشاريع المصالحة الوطنيّة وإعادة بناء الدولة على قواعد جديدة، ج) تحريك عمل إنمائيّ يجمع مبادرات دولاتيّة والمؤسّسات الدوليّة والمنظّمات غير الحكوميّة. لا ريب أنّ العمل السياسيّ والعسكريّ وما أدّى إليه حتّى اليوم قد أفسح في المجال أمام نشوء معادلات جديدة تساعد على دفع الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، ولعلّها تكون مناسَبة لا تُفوّت من أجل الدفع بسياسات إصلاحيّة تساعد على إعادة صياغة البنيات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لمجتمعات ودول شديدة التفكّك وتعاني من أزمات اقتصاديّة واجتماعيّة وتربويّة حادّة. هذا يُملي أيضًا على الولايات

المتّحدة ودول الغرب الديمقراطيّة الخوض في سياسات تُوائم بين سياسة القوى الواقعيّة والسياسة الخارجيّة كعمل اجتماعيّ (كُرنْدُوليسا رايس) أي كعمل إصلاحيّ يهدف إلى تجاوز الدوّامات النزاعيّة المغلقة والمتوالدة التي يحدثها التخلّف السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ. لا تعفينا هذه الملاحظات من رؤية الصعاب التي ترافق الأعمال العسكريّة الدائرة حاليًا، والمشاكل المحيطة بإعادة بناء دولة مركزيّة في أفغانستان التي تعيش تحت وطأة الصراعات القبليّة المدمّرة والمداخلات الخارجيّة التي توظّفها ضمن سياسات النفوذ المتضاربة.

ولا بدّ أيضًا من التركيز على أهمّيّة هذه المبادرة في مجال تطوير سياسات إسلاميّة معتدلة وبالتالي الدفع بمفكّرات إصلاحيّة داخل المجتمعات والدول الإسلاميّة.

إنّ إيران، بحكم خلافها الاستراتيجيّ والإيديولوجيّ مع نظام الطالبان، بالإضافة إلى دعمها لتحالف الشمال المؤلّف من الطاجيك والأوزبك والهزار في غالبيّته، قد استفادت من هذه الأزمة لتأكيد نفوذها في المنطقة وتصفية حساباتها مع نظام الطالبان والمشاركة في تسوية أفغانيّة بديلة والدخول في عمليّة مصالحة مع الولايات المتّحدة من الباب الأفغانيّ. وعودة التوتّر بين إيران والولايات المتّحدة وإعادة اتّهامها إيران بالعمل على تغذية السياسات الإرهابيّة ما هو إلّا صورة عن صراع الإصلاحيّين والمتطرّفين داخل النظام الإيرانيّ، إذ إنّ المتطرّفين ينظرون بقلق إلى إفلاس السياسات الراديكاليّة الإسلاميّة، وبالتالي يعارضون أيّ تطبيع مع الولايات المتّحدة يؤدّي إلى دخول سياسةِ تعاون معها في عمليّة محاصرة نظام الطالبان وتصفية تنظيم القاعدة. والمفارقات الجيوبوليتيكيّة والإيديولوجيّة التي تحكم السياسة الإيرانيّة تفترض بالإيرانيّين حسم موقفهم باتّجاه الأزمة الأفغانيّة، لا سيّما أنّ الأميركيّين غير راغبين في تسويات عُرج في هذا المجال. لا بدّ أيضًا للأميركيّين من النظر إلى الصورة الإيرانيّة الكبرى ورؤية تلاوينها الإصلاحيّة والراغبة في فتح صفحة علاقات جديدة معها ومع سائر دول الغرب، وبالتالي تفويت

الفرصة على المتطرّفين المحافظين الذين يرغبون في إبقاء علاقات المواجهة.

في ما يختصّ بالأنظمة العربيّة المعتدلة، فهي إيجابيّة في إدانتها العمليّات الإرهابيّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة، ولكنّها متلكّئة في اتّخاذ مواقف سياسيّة أو عسكريّة عمليّة، وذلك لما تعانيه من ضغوطات متأتّية من المعارضة الإسلاميّة في شوارعها. وبالتالي فهي تطالب بتبديل الأولويّات ومعالجة المسائل ابتداءً من وضع الحلّ الفلسطينيّ - الإسرائيليّ على نار ساخنة، كأفضل سبيل لاحتواء الراديكاليّين الإسلاميّين. النظام السعوديّ هو في حالة تجاذب بين حاجته إلى الوجود العسكريّ الأميركيّ وتمويله كلّ الحركات الأصوليّة داخل المدى الإسلاميّ وخارجه كضمانتين لاستمراريّته. هذه اللعبة المزدوجة آتية على نهايتها، ومن المرجّح أن تعيد الولايات المتّحدة النظر في أولويّات سياستها مع السعوديّة. في حين أنّ النظام المصريّ يفضّل في هذه المرحلة عدم إثارة حركاته الأصوليّة وإزاحة متاعبه باتّجاه التركيز على المسألة الفلسطينيّة. الأردنّ يعلن من ناحيته تضامنه العلنيّ مع الولايات المتّحدة واستعداده للمشاركة في أيّ عمل رادع. أمّا سورية فهي، على إدانتها للأحداث، ترفض أن تخوض في موضوع حلف عسكريّ أميركيّ ضدّ الإرهاب الأصوليّ وأن تثير مسألة الحركات الأصوليّة التي تتحرّك ضمن دائرة نفوذها. ليبيا بدورها تعلن إدانتها وتأخذ بُعدها عن هذه الممارسات التي سبق أن دعمتها. في ما يعود إلى السودان، تَلازَم موقفُ الإدانة المبدئيّة مع تعهّد للتعاون في المجال الاستخباراتيّ. أمّا اليمن فقد دخلت في سياسة تعاون عمليّ مع الولايات المتّحدة الأميركيّة للتصدّي لشبكات تنظيم القاعدة في داخلها. يبقى أخيرًا تحديد موقع لبنان من الأوضاع الجديدة. وأقلّ ما يقال فيه أنّ بلادنا تمسّكت بموضوع التمييز بين الإرهاب والمقاومة لأنّها لا تستطيع أن تأخذ مواقف واضحة من قضايا بهذه الخطورة؛ فالموقف الغامض هو أفضل المواقف. ويبدو أنّ السياسة الأميركيّة غير ملتبسة في مجال تطييع الأوضاع في جنوب لبنان، وذلك عبر

إنهاء الدور العسكريّ لحزب الله وتسلّم الجيش الحدود الجنوبيّة وعودة لبنان في إطار المفاوضات الشرعيّة القائمة بين الدول. ينعطف هذا الموقف الأميركيّ على موقف أوسع يقضي بمحاصرة كلّ المنظّمات الأصوليّة الفلسطينيّة التي يعتبرها عائقًا في مجال عودة المفاوضات بين السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وإسرائيل. فحزب الله، بحسب الرؤية الأميركيّة، يتولّى دورًا أساسيًّا في تزخيم السياسات الصداميّة في الأوساط الفلسطينيّة وفي الحؤول دون السياق التفاوضيّ وبالتالي يؤكّد عدم تراجعه عن خطّه المتطرّف. والاجتهادات التي يلجأ إليها الحزب للتمييز بين العمل المقاوم والإرهاب تبقى، في نظر أميركا أيضًا، غير مقنعة ما دام مؤدّاها الفعليّ هو تثبيت دوّامات نزاعيّة مغلقة ونسف المفاوضات وتعزيز التيّارات المتطرّفة عند الجانبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ؛ بالإضافة إلى تعزيز المناخات الأصوليّة في المنطقة والعالم الإسلاميّ، وهي التي تتغذّى من الاحتقانات النزاعيّة وتركّز السياسات المتطرّفة.

محاور عمليّة

إنّ مفاعيل الأحداث التي جرت في ١١ أيلول سوف تفترض مقاربة جديدة للواقع الدوليّ تنعقد حول المحاور التالية:

١ - قيام الولايات المتّحدة الأميركيّة ودول الغرب الديموقراطيّ بإنهاء المواجهات في أفغانستان وتثبيت ديناميّة إعادة بناء الدولة على صعوباتها. وتسريع وتيرة المصالحة الداخليّة وتأسيس الدولة الأفغانيّة الجديدة يتطلّب سياسة تداخليّة في المجالات التالية: ١) تطوير آليّات التشاور والمشاركة بين سائر الفئات الأثنيّة والقبليّة؛ ٢) ضبط الصدامات القبليّة في الإقليم والإسراع في تكوين الجيش الوطنيّ الأفغانيّ؛ ٣) تأمين الفراغ الأمنيّ الحاضر من خلال القوّات الدوليّة الموجودة في المدن الكبرى وتعاونها مع القوّات الأفغانيّة الحليفة؛ ٤) إطلاق البرامج الإنمائيّة التي أقرّتها المجموعة الدوليّة في مجالات البنية التحتيّة، وبناء الإدارة

العامّة، والسياسات الصحّيّة والتربويّة والاجتماعيّة... ولا بدّ في هذا المجال من إيجاد آليّة تنفيذيّة تسمح بصرف المساعدات الإنمائيّة على الوجه الصحيح الذي يمنع الإهدار أو التقاسم بين أمراء الحرب رزعماء القبائل. إنّ الإشراف المباشر من قِبَل المؤسّسات الدوليّة والدول المساعدة، على البرامج الإنمائيّة، هو أساسيّ في هذا المجال.

٢ - إعادة تأكيد القواعد الفلسفيّة التي تقوم عليها الديموقراطيّات الغربيّة، وذلك منعًا لعودة الالتباسات التي استعملها الأصوليّون الإرهابيّون في مجال التصرّف بالحرّيّات الديموقراطيّة. فمبدأ فصل الدين عن الدولة، ودولة القانون، والتعدّديّة الاجتماعيّة والسياسيّة والحياتيّة، وحقوق الإنسان، جميعها مبادئ تتنافى مع الرؤية التوتاليتاريّة والانقلابيّة لدى الأصوليّين الإسلاميّين. وبالتالي فكلّ مخالفة لهذه القواعد سوف تؤدّي إلى إقصاء المنتمين من الدول الغربيّة إلى هذه الجماعات. وهذا يعني بالتالي عدم التهاون في تطبيق مبدأ المحاسبة الديموقراطيّة التي تفترض التزامًا كاملًا بقواعد المواطنيّة الديموقراطيّة. فلا مجال للازدواجيّة والانتقائيّة، فإمّا الانخراط في السياق الديموقراطيّ وتبنّي القِيَم الديموقراطيّة وإمّا مغادرة الدول الديموقراطيّة.

كما أنّه لا بدّ من التأكيد على القِيَم الإنسانيّة والروحيّة الجامعة التي تحول دون تركّز المنعزلات، وتؤسّس للروح المسكونيّة بين الأديان، وتساعد على فتح أفق العمل التضامنيّ من أجل إيجاد تسويات سلميّة وعادلة وأخلاقيّة للمشاكل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تؤسّس للعنف والعلاقات النزاعيّة في المجتمعات الإسلاميّة.

٣ - العمل على الحؤول دون تحوّل الهجرات الإسلاميّة إلى منعزلات دينيّة وسياسيّة، وذلك عبر تسريع اندماجها بالمجتمعات الغربيّة عبر سياسات الانخراط المهنيّ والتمكين اللغويّ وتمثّل الثقافة السياسيّة الديموقراطيّة والدخول في الحوار الدينيّ المسكونيّ والزيجات المختلطة والتعرّف الجدّيّ إلى القِيَم الحضاريّة الخاصّة بهذه المجتمعات.

٤ - العمل على إعادة النظر في القوانين التي تنظّم الهجرات بحيث تُضبط عمليّات دخول هذه البلدان والخروج منها وتوضع قوانين صارمة لضبط الإقامات والعمل والدرس والتجنّس في هذه البلدان. إنّ التساهل في عمليّات الدخول والخروج والإقامة قد أمّنت الشروط المناسبة للأعمال الإرهابيّة؛ فكما يتبدّى للمراقب، استفاد هؤلاء الإرهابيّون من سهولة تنقّلهم وإقامتهم لبناء شبكاتهم والشروع في عمليّاتهم في آماد زمنيّة قصيرة، فمعظمهم لم يمضِ على إقامتهم في أوروبّا وأميركا غير بضع سنوات.

٥ - العمل على إعادة ضبط العلاقات والتحالفات مع الدول الإسلاميّة ودول العالم الثالث بوجه الإجمال، على قاعدة التعاون المشروط في احترام حقوق الإنسان، وفتح باب المشاركة الديموقراطيّة والسياسيّة الواجبة، واحترام حقوق الأقلّيّات الدينيّة والأتنيّة، والسياسات البيئيّة، . . . وذلك منعًا لتفاقم الأزمات التي تؤدّي إلى تنامي التيّارات الدينيّة والسياسيّة المتطرّفة فيها، وإلى الهجرات المتكاثفة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال. فالتوظيف في مجال حلّ النزاعات هو من أهمّ الوسائل الحاضرة لمعالجة المشكلات السياسيّة المديدة في هذه المجتمعات. فمعالجة الملفّ العربيّ - الإسرائيليّ وملفّ أفغانستان وملفّ كاشمير والملفّ العراقيّ وتسوية ملفّات البلقان الساخنة في البوسنة وكوسوفو ومونتينغرو هي من القضايا المحوريّة التي يجب وضعها على نار حامية، وذلك من أجل تراجع الاحتقانات النزاعيّة التي تؤثّر بشكل بارز في العالم الإسلاميّ. إنّ تطوير فكر دينيّ نقديّ ومنفتح على التواصل مع الديانات الأخرى ومع الأنساق الحضاريّة الأخرى في العالم هو أساسيّ في دينامية سِلْمٍ فاعلة.

٦ - معالجة مشكلة الانشطارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة بين بلدان الشمال والجنوب، وذلك من خلال سياسة المساعدات المشروطة التي تؤكّد على ضرورة تطوير سياسات إنمائيّة مبنيّة على القواعد التالية: نقل التكنولوجيا، تدريب الكفايات المهنيّة، تنزّع برامج الدين الماليّ

والتسليفات والقروض، الخوض في عمليّات الإصلاح الإداريّ والماليّ والقضائيّ، إدخال برامج اقتصاديّة قائمة على قاعدة التنمية المستديمة والتداخل الإنمائيّ، التركيز على الثقافة السياسيّة الديموقراطيّة في عمليّة بناء مؤسّسات الحكم وحلّ النزاعات والممارسات العامّة؛ تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتنويع تطبيقاتها في مختلف المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والمهنيّة والاجتماعيّة... الدفع بمشاريع إصلاحيّة للتعليم المدرسيّ والمهنيّ والجامعيّ بحيث يوجد تداخل بين الاعتبارات المعرفيّة والاعتبارات المهنيّة التي هي في أساس الاقتصاد المعرفيّ المعاصر.

٧ - العمل الحثيث على تطبيق اتّفاقيّات نزع السلاح وتوسيع تطبيقاتها بحيث تشمل كلّ أنواع الأسلحة والنزاعات والدول والفئات التي لم تشترك فيها حتّى اليوم. إنّ مقاربة النزاعات في الخليج وإسرائيل وفلسطين من هذا المنحى هو من الخيارات الواجب اعتمادها في السيناريوهات السلميّة القادمة.

قواعد السلم الجديد وسباق الاستحقاقات

إنّ الحجج التي استعملها الإرهابيّون ومَن حاول عن حسن نيّة أو سوئها تبرير أعمالهم، تدور في معظمها حول تقاعس الولايات المتّحدة عن حلّ القضيّة الفلسطينيّة، ومسألة حصار العراق ودعم الأنظمة الرجعيّة في العالمين العربيّ والإسلاميّ. لم يعد غافلًا على أحد أنّ إرهاب الأصوليّين الإسلاميّين هو مشروع إيديولوجيّ يتوخّى ضرب الغرب انطلاقًا من إيديولوجيّة حاقدة. إنّه ما نسمّيه «إيديولوجيا بغض» تتوخّى إشاعة موقف صداميّ مع الغرب وتكريس نوع من القطيعة النفسيّة والدينيّة والحضاريّة والسياسيّة تؤسّس لصدام بين الإسلام والمسيحيّة، بين الإسلام والغرب... في هذا المجال، يعزّز الأصوليّون الإرهابيّون مقولة هانتنغتون في صدام الحضارات، عبر التأكيد أنّه لا إمكانيّة لإيجاد صيغة تعامل مع الغرب الديموقراطيّ ومع المسيحيّة خارج منطق الجهاد والإرهاب، كما عبّر عن ذلك أحد الإرهابيّين الليبيّين المنتمين إلى شبكة

القاعدة في أوروبّا، عندما قال إنّ «مجاهدي المهجر يقبضون على أوروبّا متّبعين حكمة الأفاعي والذئاب». كما أنّ أداءهم يسائل على نحوٍ جدّيّ مقولة فوكوياما حول «نهاية التاريخ»، أي اعتماد الخيار الديموقراطيّ واقتصاد السوق كنماذج مرغوبة في مختلف الدوائر السياسيّة الدوليّة؛ إنّ التربة الثقافيّة والسياسيّة وسلوك الأنظمة التي تسود في الكثير من دول ومجتمعات العالم الثالث غير مؤهّلة إن لم نقل نافية للديموقراطيّة. وأمّا على الصعيد الاقتصاديّ، فقد عُطِف نموذج الدول القاضمة القائمة على الاستثمار الرّيعي للموارد العامّة من قِبَل الطبقات الحاكمة، على نموذج الاقتصاد المنحرف حيث تسيطر المنظّمات الإرهابيّة ومافيات المخدّرات والسلاح والبغاء، بالتعاون والتواتر والتنافس على مقدّرات الحياة الاقتصاديّة.

يكمن خطر هذا التوجّه في محاولته السيطرة على المهاجرين المسلمين، وخلق تخوم سياسيّة جديدة تعطّل الحدود السياسيّة المستندة إلى قاعدة الدولة السيّدة على أرضها، وإحلال فواصل دينيّة تستعملها المنظّمات الإرهابيّة لضرب أمن الديموقراطيّات الغربيّة واستهداف قِيَمها وهويّتها الحضاريّة وأنظمتها السياسيّة.

إنّ خطر ما أظهرته هذه الأحداث هو محاولة إقامة خطوط شرخ دينيّة وتوظيفها في مشاريع انقلابيّة قائمة على رؤية خلافة إسلاميّة عالميّة كما يقول بها أسامة بن لادن. والتوجّه إلى «أمّة المليار» هو نوع من الخطاب الإيديولوجيّ الذي يوظّف كتصوّر في خدمة إستراتيجيّات انقلابيّة وإرهابيّة متحرّكة. ومقولة الأمّة الإسلاميّة كمثال إيديولوجيّ أو كَيُوتُوبيا إيديولوجيّة، قد استعملتها حركاتٌ أصوليّة عديدة في مجال إضعاف شرعيّة الأنظمة القائمة في الدول الإسلاميّة وفي مجال التحضير لانقلابات سياسيّة؛ وأمّا الآن فهي توظّف في مشروع يشبه يوتوبيا «الثورة العالميّة» التي سيّرت الحركة البولشيفيّة على وتائر متباينة منذ بداياتها وحتّى نهايتها.

إنّ الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسكّانيّة الكبيرة

التي يتخبّط فيها العالم الإسلاميّ قد أمّنت الأرضيّة الملائمة لنشوء مثل هذه الحركات الراديكاليّة. سوف تبقى هذه الحركات فاعلة ما لم تدخل المجتمعات والدول الإسلاميّة في الحلقة الفاضلة التي تعالج فيها هذه المشاكل على نحوٍ جدّيّ وفعليّ. إنّ «حركات الغضب» هذه هي مؤشّرات عياديّة وسياسيّة وبالتالي تتطلّب علاجات وبرامج إصلاحيّة. فالعالم الإسلاميّ، بالرغم من محاولات الأنظمة والنماذج التي ابتدعتها، لم يطوّر حتّى الآن حلولًا فعليّة ولم يُوجِد نُخَبًا إصلاحيّةً تقوم بالعمل التغييريّ المطلوب. فالأنظمة التقليديّة لم تَعِ أهمّيّة هذه المشاكل، والأنظمة التي أتت باسم التغيير من أحزاب قوميّة عربيّة وجمهوريّات وديكتاتوريّات عسكريّة وحركات أصوليّة، لم تستطع معالجة الملفّات السياسيّة والإنمائيّة الخطيرة في هذه البلدان. البرامج الإصلاحيّة بقيت في كثير من البلدان اسميّة، وأمّا المتبقّي الوحيد فهو ذهنيّة التصارع القبليّ واستثمار موارد الدولة من قِبَل الشخص أو الجماعات البعيدة عن فكرة وواقع الدولة المستقلّة عن المصالح الخاصّة والجزئيّة، والبعيدة عن الخير العامّ والعمل الإصلاحيّ الفعليّ وتطوير فكرة وواقع واستقلال المجتمع المدنيّ ومؤسّساته.

ولا بدّ من طرح السؤال التالي: أين يقف الفكر الدينيّ من حالة التأزّم المديدة التي تعيشها المجتمعات الإسلاميّة؟ هل تحوّل هذا الفكر إلى نظام دفاعيّ نفسيّ يمنع من التواصل الحرّ مع الآخرين، وبالتالي يمهّد الطريق لعلاقات العنف كحالة ملازمة؟ إنّ غياب الثقافة الديموقراطيّة وتنامي المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة وما يرافقه من انهيار للمرجعيّات القيميّة وعدم إيجاد بدائل بنّاءة لها، لم يمهّد لإيجاد تيّارات دينيّة إصلاحيّة ونقديّة وفاعلة في حياة المجتمعات الإسلاميّة؛ الأمر الذي جعل الخطاب الدينيّ الإسلاميّ الغالب في حال صدام مع قِيَم الحداثة ومع الغرب. إنّ الأزمات البنيويّة التي تعيشها المجتمعات الإسلاميّة هي حصيلة عدم نجاح المجتمعات الإسلاميّة المعاصرة في التعاطي مع الحداثة من منطلق تفاعليّ بنّاء على وجه الإجمال؛ فبقيت في حالة العلاقة السلبيّة كما يؤكّدها تركيز

استعدادات نفسية نزاعيّة تختزن مرارةً دائمة وميلًا إلى السلوك العنيف كردّة فعل على عدم قدرة معالجة المشاكل الحياتيّة على تنوّعها. هل إنّ الغرب هو الذي أسّس للديكتاتوريّات التي تحكم معظم الدول الإسلاميّة؟ وهل هو الذي منع من إنشاء اقتصاديّات منتجة، ومن وضع سياسات إنمائيّة وأنظمة اجتماعيّة مساواتيّة قائمة على توزيع عادل للثروات، ومن إرساء ثقافة ديموقراطيّة لحلّ النزاعات ولإدارة الحياة العامّة وبناء المؤسّسات السياسيّة، ومن الدفع بنُخَب إصلاحيّة نزيهة لا تستملك الموارد العامّة ولا تتصرّف بها، ومن إطلاق الحرّيّات العامّة والخاصّة وتركيز ثقافة حقوق الإنسان في قلب النسيج التعامليّ للمجتمعات المعنيّة، ومن بناء ثقافة فنّيّة وأدبيّة وعلميّة ودينيّة خلّاقة ومتواصلة مع سائر الثقافات العالميّة؟ لا شكّ في أنّ هناك مَن يردّون بعض المآسي والصعوبات إلى الاستعمار بمختلف وجوهه، إلّا أنّه لا نستطيع أن نبني المستقبل على عقدة الماضي.

فالتغيير المطلوب في هذه المجتمعات هو على مستوى القيَم الثقافيّة والدينيّة والسياسيّة والإنمائيّة، وذلك بفكّ الحصار الذهنيّ ودفع التواصل مع كلّ الثورات العلميّة والثقافيّة البنّاءة ومع الأديان والحضارات الأخرى.

يضاف إلى ذلك أنّ العمل الإنمائيّ والإنسانيّ الكثيف والمتنوّع الذي تقوم به مجتمعات الغرب الديموقراطيّ من خلال المؤسّسات الحكوميّة والمنظّمات غير الحكوميّة في مختلف دول العالم الثالث ومن بينها الدول الإسلاميّة يؤكّد وعيها لالتزاماتها الأخلاقيّة والسياسيّة تجاه بلدان الجنوب، وإيمانها العميق بأنّ العمل الإصلاحيّ يتطلّب خلق مجتمعات مدنيّة قادرة ومنظّمات غير حكوميّة فاعلة بالإضافة إلى الإصلاحات على مستوى مؤسّسات الدولة. كما أنّها تثبت مصداقيّتها الأخلاقيّة والروحيّة عبر العمل في خدمة المتألّمين والمحتاجين والمحرومين من حقوقهم بمعزل عن هويّتهم ودينهم وانتمائهم الوطنيّ والسياسيّ. إنّ المبادرات الإنسانيّة التي اتّخذتها الحكومات الغربيّة والمنظّمات غير الحكوميّة في مجال المداخلة الإسعافيّة والاهتمام بمأساة

الجوع والهجرة من مناطق المجابهات العسكريّة، هي مؤشّرات مهمّة يجب تظهيرها في عمليّة تقييم متكاملة. هل هذا يعني أنّ العمل كاف في هذا المجال؟ الجواب كلّا، فالمطلوب هو مضاعفة المداخلات الإنمائيّة على كلّ الأصعدة لأنّها الطريق الوحيد للخروج من دوّامات الفقر والعنف المغلقة.

علينا أن نقول ختامًا في هذا المجال إنّ عمل الغرب الديموقراطيّ، سواء من خلال حكوماته أم من خلال مجتمعاته المدنيّة أم عبر المؤسّسات الدوليّة من أجل كسر دوّامات التخلّف المغلقة، مستمرّ، ولكن درجة التجاوب في مجتمعات العالم الثالث ودوله ليست بالقدر المطلوب من أجل الحثّ على التغييرات النوعيّة المطلوبة. أسباب الإغلاق تكمن داخل هذه المجتمعات لا في خارجها. أعتقد أنّه آن الأوان لأن تقال الحقائق ويوضع حدّ لسياسات الابتزاز التي تقوم على تحميل الغرب مسؤوليّة التخلّف والديكتاتوريّة والعنف الذي دفعت به المجتمعات الإسلاميّة لأسباب خاصّة لا علاقة للغرب بها.

إنّ دول الغرب الديموقراطيّ أمام تحدّيات أساسيّة تتطلّب إجابات واضحة وحاسمة لتحمي ذاتها تجاه هذه الحركات العدميّة، وتعالج على نحوٍ فعليّ مجموعة المشاكل الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي أدّت إلى تناميها. يعني على الغرب أن يسعى إلى إعطاء أجوبة جديدة عن مشكلة المواءمة بين أسسه الديموقراطيّة ومنطق السياسة الواقعيّة (Realpolitik) الذي يقضي أحيانًا بالتسليم بتسويات سياسيّة عُرج ومزقّة مع أنظمة دول العالم الثالث والدول الإسلاميّة التي تخالف في دوافعها وأدائها هذه الأسس. على الديموقراطيّة أن تشدّد في علاقاتها على ضرورة ربط السياسة الواقعيّة بتعهّدات وبرامج عمليّة تدفع العمل السياسيّ والعامّ باتّجاه الديموقراطيّة ودولة القانون والأفق الإنمائيّ واحترام حقوق الإنسان والتسوية العقلانيّة للنزاعات.

إنّ التعاون المشروط هو أساسيّ لحثّ هذه المجتمعات على دفع

نُخَب إصلاحيّة تقوم بأعمال التغيير المطلوبة على نحو ذاتيّ ومستقلّ. هذا يعني أنّ هذه المجتمعات مدعوّة إلى إيجاد بدائل فكريّة وسياسيّة تغييريّة خارج الأصوليّة التي هي مشروع صدام مغلق الآفاق، يحمل وعودًا كاذبة لا يُرجى منها جدوى في معالجة المشاكل الفعليّة. المجتمعات الإسلاميّة بحاجة إلى شخصيّات أمثال غاندي ومارتن لوثر كينغ ونلسون مانديلّا وجيري أدمز، تمثّل الوجدان الجماعيّ ومعاناة مجتمعاتها، ولها من الوزن الأخلاقيّ ورحابة الأفق السياسيّ واحترام الآخر، ما يؤهّلها للاضطلاع بأدوار مهمّة في خروج مجتمعاتها من منطق الخيارات الانتحاريّة والأفق المسدود والدوّامات النزاعيّة المغلقة. ولا شك في أنّه لا بدّ من إيجاد نُخَب تواصليّة وإصلاحيّة في صحراء الأصوليّات التي تحاول حجب الأفق في العالم الإسلاميّ. إنّ العمل على تجاوز المناخ المظلم الذي يخلقه النهج الاستشهاديّ والجهاديّ مع كلّ ما يرافق ذلك من تمجيد للموت لنا ولسوانا كسبيل أوحد لحلّ المشاكل السياسيّة والحياتيّة، هو من أولويّات أيّة مفكّرة تغييريّة في العالم الإسلاميّ، بحيث يعاد النظر في هذه الثقافة السياسيّة العدميّة باتّجاه ثقافة التسوية العقلانيّة والديموقراطيّة للنزاعات. ليس هناك من بدائل ديموقراطيّة وسالمة ما لم يخلق مناخ جديد واستعدادات جديدة ونهج سياسيّ جديد وثقة بقدرة المقاربات العقلانيّة والأخلاقيّة في إيجاد حلول فعليّة للمشاكل الحياتيّة التي يعيشها هذا العالم. ودخول النخب الشموليّة الأفق والرؤية هو أساسيّ لتطبيع التواصل مع الآخر، أكان الغرب أم سواه، ولدفع المجتمعات الإسلاميّة إلى فهم أكثر موضوعيّة لحقائق العالم المعاصر، وبناء مفكّرة تغيير سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ وثقافيّ بنّاءة وفاعلة وغير دفاعيّة. الطريق إلى الخيارات السلميّة والمحرّرة صعب، لأنّه يتطلّب عملًا في مجال إعادة بناء الذات.بدون أوهام، فكيف إذا كانت هذه الأوهام قاتلة؟!!! هنا تكمن المشكلة الأساسيّة في هذه المجتمعات: كيفيّة العبور من الوهم إلى الواقع.

٢٠٠٢/٣/٢٢

صدر حديثاً عن دار المشرق